تلقى اقتراحا أمس بفتح نظام الانتساب بجامعة قطر

مجلس الشورى استعرض تقريرا حول الوكلاء التجاريين ومشاكلهم مع المواطنين

صيغة جديدة لقانون تنظيم أعمال الوكلاء ينتهي إعدادها خلال شهرين

وافق مجلس الشورى امس بالاجماع على بقاء موضوع ايجاد حلول عملية للمشاكل الناجمة عن عدم قيام الوكلاء التجاريين في الدولة بتوفير السلع والخدمات اللازمة للمواطنين مفتوحا للحوار والمناقشة. وسلم المجلس لمشروع قانون تنظيم اعمال الوكلاء التجاريين الذي سيكون جاهزا بعد شهرين.. واستعرض المجلس خلال جلسته الاسبوعية امس اقتراحا بفتح نظام الانتساب بجامعة قطر لايجاد حلول مناسبة للطلبة القطريين المؤهلين للقبول بالجامعة ولكن ظروفهم الاجتماعية تحول دون ذلك بالاضافة الى رسالة مقدمة من عدد من المواطنين حول نظام الانتساب بالجامعة.. وتقرر احالة الاقتراح والرسالة الى لجنة الشئون الثقافية والاعلام بالمجلس لدراستهما واعداد تقرير بشأنهما للمجلس لمناقشته خلال الجلسات القادمة...

محمد بن مبارك الخليفي
رئيس المجلس

محمد عجاج الكبيسي
مقرر لجنة الشئون المالية

راشد عرار النعيمي
الانتساب لجامعة قطر

ناصر راشد الكعبي
مشاكل الوكلاء التجاريين

التقرير يؤكد: مجلس الوزراء أوصى بألا تؤدي الأعمال التجارية للوكالة إلى الاحتكار أو الاستغلال

كان المجلس قد عقد اجتماعه الاسبوعي امس بمقره في القصر الابيض برئاسة سعادة السيد محمد بن مبارك الخليفي رئيس المجلس..

وفي بداية الاجتماع قام سكرتير عام المجلس عبد الرحمن الجفيري بتلاوة جدول اعمال الجلسة الذي تضمن:

ـ التصديق على محضر الجلسة السابقة.

ـ مذكرة الامانة العامة لمجلس الوزراء الموجهة الى وزارة العدل حول مشروع قانون بشأن الولاية على اموال القاصرين ومن في حكمهم.

(أ) الاقتراح برغبة المقدم من السيد راشد عرار النعيمي عضو المجلس في شأن ايجاد الحلول المناسبة للطلبة القطريين المؤهلين للقبول بجامعة قطر وتقف الظروف الاجتماعية حائلا دون استكمال دراستهم الجامعية.

(ب) الرسالة المقدمة من عدد من المواطنين بشأن نظام الانتساب.

ـ تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية حول:

(أ) الاقتراح برغبة المقدم من السيد ناصر راشد الكعبي ـ عضو المجلس الخاص بايجاد الحلول العملية لمشاكل الناجمة عن عدم قيام الوكلاء التجاريين بتوفير ما يلزم المواطنين من السلع والمنتجات والخدمات.

(ب) الرسالة الواردة من المواطن السيد محمد سعيد نصر الله عضو المجلس الشورى السابق في شأن الوكالات التجارية.

ـ ما يستجد من اعمال.

ـ وبعد ان تمت الموافقة على محضر الجلسة السابقة استعرض المجلس في بداية الجلسة مذكرة الامانة العامة لمجلس الوزراء الموجهة الى وزارة العدل حول مشروع قانون الولاية على اموال القاصرين ومن في حكمهم التي تضمنت الموافقة على مشروع الولاية، وتعديل بعض المواد وفق التوصيات الواردة من مجلس الشورى واسبابها.. وقد قال رئيس المجلس بعد الانتهاء من تلاوة المذكرة بأنها للعلم وقد تم تحويلها الى وزارة العدل لدراسة التوصيات الواردة بشأن بعض المواد التي تضمنها مشروع القانون..

فتح نظام الانتساب بجامعة قطر

ـ ثم انتقل المجلس خلال جلسته التي استمرت حوالى ٢٠ دقيقة الى استعراض البند الثالث الذي تضمن الاقتراح المقدم من العضو راشد بن عرار الرمزاني النعيمي حول الحلول المناسبة للطلبة القطريين المؤهلين للقبول بالجامعة وهذا نصه:

سعادة رئيس مجلس الشورى.. المحترم

تحية طيبة وبعد

«اقتراح برغبة في شان ايجاد الحلول المناسبة للطلبة القطريين المؤهلين للقبول بجامعة قطر وتقف الظروف الاجتماعية حائلا دون استكمال دراستهم الجامعية».. اتقدم الى سعادتكم بهذا الاقتراح حول الحاصلين على الثانوية العامة من الذكور والاناث من ابناء بلدنا العزيز المؤهلين للقبول بجامعة قطر ولديهم الرغبة في استكمال دراساتهم الجامعية ومن ذوي الدخل المحدود واسرهم غير قادرة على تحمل نفقات الصرف عليهم طيلة فترة دراستهم في الجامعة. ونظرا للاهمية التي ينطوي عليها هذا الموضوع الذي يمس شريحة كبيرة من المواطنين الذين تقف ظروف اسرهم الاجتماعية والمادية حائلا امام اكمال تعليمهم الجامعي ليساهموا بعد تخرجهم في نهضة هذا الوطن المعطاء لذلك فانني اقترح فتح نظام الانتساب بجامعة قطر، وايجاد لجنة تعمل وفق ضوابط معينة من بينها:

○ الدراسة الوافية للحالة الاجتماعية للطالب او الطالبة.

○ التعهد بعدم تغيير التخصص.

○ ان تكون مدة الدراسة حسب نوع التخصص.

بحيث يكون من اختصاصها مساعدة هؤلاء الطلبة لحين التخرج. وانني اذ اتقدم بهذا الاقتراح الى مجلس الشورى الموقر لأرجو قبوله ومناقشته وتدارس افضل الحلول لمعالجة اوضاع هؤلاء الطلبة ومن ثم الخروج بالتوصيات المناسبة. وأسأل الله جلت قدرته ان يلهمنا التوفيق والسداد لخدمة بلدنا العزيز في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

راشد بن عرار الرمزاني النعيمي
عضو مجلس الشورى

○○ وعلق مقدم الاقتراح العضو راشد عرار النعيمي فقال انه ليس لديه اكثر مما جاء في نص الاقتراح موضحا ان بعض الطلبة القطريين الذين يحصلون في الثانوية العامة على مجاميع ونسب عالية مابين ٧٠ و٨٠٪ وتؤهلهم للالتحاق بالجامعة إلا ان ظروفهم المادية قد تحول دون ذلك مما يضطرهم الى ترك الدراسة والتوقف عند هذا الحد والانصراف الى العمل لمساعدة ذويهم في اعباء الحياة.. ومن الضروري ان نوفر لهم فرصة الانتساب واستكمال دراستهم بالجامعة.

رئيس المجلس: نشكر الاخ راشد على هذا الاقتراح القيم.. وارى ان يحال الى لجنة الثقافة والاعلام بالمجلس.. فهل توافقون؟

□ موافقة بالاجماع..

ثم استعرض المجلس الرسالة الواردة اليه من عدد من المواطنين بشأن نظام الانتساب بجامعة قطر والتي اعربوا من خلالها عن رغبتهم في ان تفتح الجامعة ابوابها لقبولهم للدراسة ضمن نظام الانتساب على ان يتحملوا بانفسهم مصروفات هذه الدراسة.. وقالوا ان عددا كبيرا من حملة الثانوية العامة سيق لهم ان طالبوا بتوفير هذه الفرصة لهم لاستكمال دراستهم الجامعية وشق طريقهم الدراسي بما يخدم الوطن ويعود بالنفع عليه.

مشاكل الوكلاء التجاريين

○○ وعقب ذلك استعرض المجلس تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية حول الاقتراح برغبة المقدم من العضو ناصر راشد الكعبي والخاص بايجاد حلول عملية للمشاكل الناجمة عن عدم قيام الوكلاء التجاريين بتوفير مستلزمات المواطنين من السلع والمنتجات والخدمات.. والرسالة الواردة من المواطن محمد سعيد نصر الله عضو المجلس السابق بهذا الخصوص.. وقد جاء في هذا التقرير مايلي:

عقدت اللجنة برئاسة مقررها محمد عجاج الكبيسي اجتماعين بتاريخ ١٩/٣ و٧/٤/١٩٩٦ قامت خلالهما بدراسة ومناقشة الاقتراح برغبة والرسالة..

وقد حضر الاجتماع الثاني السيد محمد السعدي مساعد مدير ادارة الشئون التجارية بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة.. حيث ابدى وجهة نظر هذه الوزارة، وتتلخص فيما يلي:

○ توجد حاليا لجنة مشكلة لاعداد صيغة جديدة لقانون تنظيم اعمال الوكلاء التجاريين.. ومن المتوقع ان تنتهي اللجنة من عملها بعد شهرين.

○ قانون تنظيم اعمال الوكلاء التجاريين الساري يلزم هؤلاء الوكلاء بتوفير قطع الغيار وبيعها بالسعر الساري، وهم يلزمون بالتعويض في بعض الاحيان على النحو الموضح بالقانون المذكور، واذا لم يستطع الوكيل توفير السلع محل وكالته فان الوزارة تسمح لغيره بتوفيرها.

○ الزام الوكيل بتوفير السلع وقطع الغيار يحتاج الى حمايته.

○ منع دخول شحنة ماكينات سنجر، المستوردة لحساب المواطن محمد سعيد نصر الله ـ الى البلاد كان بسبب ان هناك وكيلا لهذه الشركة هو «الفريدوني».

○ الاسعار في بعض الدول المجاورة اقل من قطر لكون تلك الدول تستورد كميات كبيرة فتحصل على خصومات اكثر من السعر.

○ لايعتبر بيع قطع الغيار غير الاصلية (المقلدة) غشا إلا اذا عرضها البائع على انها قطع اصلية وباعها على هذا الأساس.

وبعد ان قامت اللجنة بدراسة الموضوع المحال اليها من كافة جوانبه تبين لها النواحي التالية:

□□ ان قانون تنظيم اعمال الوكلاء التجاريين يلزم الوكلاء بتوفير السلع محل وكالاتهم، وفي حالة عدم توافرها يسمح لغيرهم بتوفيرها مع التزامهم بالتعويض قانونا.

□□ نظرا لوجود بعض الثغرات في القانون الحالي، فقد سبق اعداد مشروع لقانون جديد لتنظيم اعمال الوكلاء التجاريين، احيل الى مجلس الشورى من قبل مجلس الوزراء سنة ١٩٩١.

وبعد ان قام المجلس بدراسته ابدى عدة توصيات لادخال تعديلات على نصوص هذا المشروع، وقد رفع مجلس الشورى تلك التوصيات الى مجلس الوزراء، وقد تلقت السكرتارية العامة لمجلس الوزراء عدة مذكرات من الامانة العامة لمجلس الوزراء اخرها مذكرة مؤرخة بـ ١٤/٤/١٩٩٦ تفيد بان مجلس الوزراء استعرض في اجتماعه العادي (١٣) لعام ١٩٩٦ المنعقد بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٦ مذكرة وزارة المالية والاقتصاد والتجارة رقم و م ٦/٩٥/٧٦٦ المؤرخة بـ ٢٢/١١/١٩٩٥ بشأن المادة (٢١) من مشروع قانون تنظيم اعمال الوكلاء التجاريين.

وقرر مايلي:

١ ـ الموافقة على اقتراح وزارة المالية والاقتصاد والتجارة بتأجيل البت في حكم المادة (٢١) من مشروع قانون بتنظيم اعمال الوكلاء التجاريين لحين انتهاء اللجنة المكلفة بدراسة وتقييم مشروع القانون التجاري من اعمالها.

٢ ـ يراعى عند صياغة احكام الوكالة التجارية مصلحة المواطن عند توزيع السلع والمنتجات او عرضها للبيع او التداول او اداء الخدمات له بحيث تكون الاسعار مناسبة، والا تؤدي الاعمال التجارية للوكالة الى الاحتكار او الاستغلال، مع التأكيد على التزامات الوكيل بالوفاء بالتزاماته، وان الاخلال بما هو جوهري منها يؤدي الى رفض تجديد الوكالة او سحبها من الوكيل التجاري ومنحها الى تاجر آخر.

٣ ـ يوافي سعادة وزير العدل مجلس الوزراء بمذكرة تتضمن مدى ملاءمة ادراج موضوع الوكالة التجارية في مشروع القانون التجاري عند عرض المشروع عليه.

□□ شكلت بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة لجنة لإعادة صياغة مشروع القانون المذكور خلال ستة اشهر مضى منها اربعة اشهر وبقي شهران، الامر الذي يكون من المناسب معه ارجاء ابداء التوصية في خصوص الاقتراح برغبة المعروض حتى يقف مجلس الشورى على ما يسفر عنه عمل اللجنة المشكلة بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة المشار اليها، وعليه فقد رأت اللجنة رفع التوصية التالية الى مجلس الشورى.

○ نظرا للتأكيد الذي اوضحه ممثل وزارة المالية والاقتصاد والتجارة بشأن مشروع قانون تنظيم اعمال الوكلاء التجاريين ودراسته الحالية في اللجان المتخصصة بالوزارة الموقرة فان اللجنة ترى ان ينظر موضوع الاقتراح والرسالة مفتوحا لحين ورود مشروع قانون تنظيم اعمال الوكلاء التجاريين الى مجلس الشورى وعرضهما مرة أخرى.

○○ ثم علق مقرر اللجنة محمد عجاج الكبيسي فقال ان اللجنة بعد دراستها ومناقشتها لما ورد من ملاحظات من مندوب وزارة المالية والاقتصاد والتجارة رأت في اهمية بقاء هذا الموضوع مفتوحا لحين البت في اعادة صياغة القانون المقدم والذي اشير اليه خلال التقرير.. وبناء عليه اطلب من المجلس الموافقة على هذه التوصية.

رئيس المجلس: هل توافقون على ماجاء في التوصية بشأن هذا الموضوع؟

الأعضاء: موافقون.. ثم اعلن رئيس المجلس عن رفع الجلسة.

جانب من الاعضاء يتابعون تقرير لجنة الشئون المالية والتجارية

تابع الجلسة:
عبد الرزاق مكادي
تصوير: سيد بشير الدين